على هامش الصـراحة

احترام الاختصاص

■ إحسان شمران الياسري

هناك تمييز بين الشخص المتخصص وبين الشخص الموسوعي.. وبين الشخص غير المتخصص وغير الموسوعي.. والنوع الرابع، هو الذي ليس لديهِ شيء يقوله أو يكتبه أو يسمعه.

فعلى قلة هؤلاء الموسوعيين الذين أنعم الله بهم على المجتمع، فهم ثروة الأمة ورصيدها الأكيد، ولن نتطرق إليهم..

أما المتخصصون، ودون الخوض في تعريف دقيق أو علمي محدد، فهم أولئك الذين صار عند كل واحد منهم اهتمام بنوع من أنواع العلم أو الفن أو الأدب، فتخصص به، وأجاد في تفاصيله، وأصبحت لديه القدرة على منح ما اكتسبه للآخرين عبر مختلف وسائل التوصيل.

ولا استطيع التفكير في متخصص بمجال معين، دون أن أنحني له، وأدعو أن يحفظه الله لبلادنا.

هل المتخصص قيمة ممكنة التحقق في أي زمان ومكان، وهل يستطيع المجتمع (حيازة) شخص متخصص بيسر وسهولة.. وهل خسارة هذا المتخصص قابلة للتعويض بسرعة..

إذا قلنا (طبيب اختصاص)، فإننا نتحدث عن استثمار طويل للمجتمع في مثل هذا الشخص، مع جهد كبير منه، للوصول إلى هذه الصفة الكبيرة. وبالإضافة إلى إن المتخصص في مجاله، هو صاحب رسالة مستمرة حتى يقضي الله أمراً، بل وتستمر الرسالة إلى ما بعد رحيل هذا الشخص في كثير من الأحيان، فهو ثروة للأمة من جهة، والتزام عليها لحمايته من مختلف المخاطر والضغوط، بما في ذلك، إقرار اعتباراته المتعددة والمتنوعة التي لا يعلو عليه أحد بسببها.

دعوني أكن واضحاً، فأقول، ما هي مكانة السياسي، مقارنة بشخص متخصص، وما هي مكانة الوزير، في مقابل مكانة المتخصص، وما هي مكانة المسؤول إزاء مكانة وقيمة واعتبار المتخصص.

ففي بلادنا، تجري عشرات المداولات لتبديل هذا الوزير بدلاً من ذاك، وإحلال هذا العضو، بدلاً من ذاك في رئاسة لجنة في البرلمان، أو في تمثيل وزارة أو حزب، ولكن هل يستطيع كل السياسيين والوزراء والمسؤولين أن يستبدلوا طبيب اختصاص بمحامٍ مبتديء، أو طبيب مبتدئ.

وهل يستطيع كبير مسؤولي الدولة أن يستبدل محاسباً متخصصاً بألف طبيب مبتدئ أو محاسب مبتدئ؟

إنها الاختصاصات التي بذلت البلاد لحيازتها كل إمكاناتها، وهي الاختصاصات التي خسرت بعضها البلاد بسبب الإهمال والتعسف، أو تغليب السياسة والمال والوجاهة على تلك الكنوز التي تسير في أرضنا وهي تتواضع في كل لحظة للتضحية بحقوقها من أجل تغليب حق الدولة والمجتمع والحكومة والطامعين بالرفعة الزائفة، مقابل رفعة المتخصصين التي ننسى أهميتها وقدسيتها.

إن المتخصص، أياً كان المجال الذي أثرى به، هو قامة عالية في بلد أنتج الحرف الأول للإنسانية قبل ألوف السنين، وإنّ محاولات إجبار مثل هؤلاء العمالقة على طأطأة رؤوسهم للحصول على راتب تقاعدي، أو مكافأة، أو منصب تافه، هي عملية مقززة لترضيخ هامة المنجز العراقي البشري، في سلوك إداري أو سياسي أو ديني مرفوض بالمرة..

أما الموسوعيون فلم أتحدث في أمرهم حياء وتبجيلاً.

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مصـر والـدور العربي فـي العراق

ماذا تشكل زيارة أبو الغيط لبغداد ؟ وكيف يمكن لنا أن ننظر لمستقبل العلاقات العراقية المصرية خاصة والعربية بصورة عامة ؟

البعض يقول بأنه لا يمكن أن تكون علاقاتك مع العرب قوية دون أن تحتفظ بعلاقات أكثر قوة مع القاهرة ، وهذا ما يجعلنا نستنتج بأن لمصر دورا كبيرا في محيطها العربي ، وهذا الدور يتراجع حينا وحينا يتقدم ولكن في كل الأحول ما زال الثقل المصري موجوداً في الساحة العربية بشكل أو بآخر،رغم إن مصر في السنوات الماضية لم تعد الدولة العربية الوحيدة التي تمثل اللاعب الأساسي بعد أن أرادت بعض الدول العربية ممارسة هذا الدور خاصة من دول الخليج العربي، ويضاف إليها الدور التركي المتميز في المرحلة الحالية في معالجة الكثير من قضايانا بما في ذلك القضية الرئيسية للعرب منذ منتصف القرن الماضي وهي قضية فلسطين .

حسين علي الحمداني

لهذا شكلت زيارة أبو الغيط لبغداد مؤشراً كبيراً على سعي الدول العربية لتنشيط علاقاتها مع بغداد بشكل طبيعي بعيداً عن حساسية وتداعيات ما بعد سقوط نظام صدام،هذا السقوط الذي مثل صدمة كبير للمنظومة السياسية العربية،وهذه الصدمة مساوية للصدمة التي تعرض لها العرب في الثاني من آب عام ١٩٩٠ لحظة اجتياح صدام للكويت واحتلالها .

ومع هذا فإننا لا يمكن أن نتجاهل دور مصر وأهميتها على مختلف الصعد سواء في العالم العربي أو الشرق الأوسط ، لهذا فإن توطيد العلاقات مع جمهورية مصر العربية يفتح آفاقا جديدة مع باقي الدول العربية التي تسعى بالتأكيد لعلاقات متطورة مع العراق في المرحلة الحالية والتي تشهد انفتاحاً كبيراً من قبل الدول ومن قبل العراق أيضاً.

يبقى دور مصر مؤثراً في النظام السياسي العربي وتواجدها بالعراق بكثافة عبر سفارة في بغداد وقنصليتين في البصرة وأربيل يمثل في ما يمثله رسالة صريحة للدول العربية بالعودة لاحتضان العراق وعدم فسح المجال للآخرين (تركيا وإيران) بممارسة دور الشراكة مع العراق في الكثير من الجوانب وأهمها بالتأكيد الجوانب الاقتصادية،خاصة وإن الشركات التركية منتشرة بقوة في مدن العراق،وحجم التبادل التجاري بين بغداد وطهران تجاوز ٧ مليارات دولار سنويا والبعض يؤكد بأنه عشرة مليارات،بينما لم يتجاوز حجم التبادل التجاري مع مصر بالذات النصف مليار دولار سنويا ، وسعي العراق للانضمام لمنظمة التعاون الاقتصادي (إيكو ECO) التي عقدت مؤتمرها الحادي عشر في إسطنبول مؤخرا وحضرها العراق ممثلا برئيس الجمهورية الذي ألقى كلمة في قمتها أوحى من خلالها بسعي العراق للانضمام لها .

لهذا فإن زيارة وزير خارجية مصر بغداد تمثل سبقا عربياً في الحضور للعراق خاصة وإنها تمثل أول زيارة لمسؤول عربي رفيع المستوى بعد تشكيل الحكومة الجديدة وبعد إلغاء العقوبات الدولية ، وقبل أشهر قليلة من انعقاد القمة العربية في العراق والتي تجري الاستعدادات لها بكثافة .

لهذا فهي زيارة تحمل أكثر من هدف،فهي تبارك للحكومة ولادتها،وتجاوز أزمة العقوبات بنجاح،وتفتح الباب على مصراعيه للاستثمارات المصرية لأن تجد لها موطئ قدم في مدن العراق،وبالتأكيد هذا ما دفعها لفتح قنصلية في البصرة ومنها للجنوب العراقي الذي يتوقع أن تنتشر فيه الشركات بكثافة،وقنصلية أخرى في أربيل وكلاهما ستمارسان دورهما التجاري والإقتصادي،دون أن يغفل أبو الغيط من أن يذكّر العراق بملف استحقاقات المصريين وخسائرهم جراء غزو الكويت،هذا الملف الذي يبدو أنه سيكون جواز المرور لعمل الشركات المصرية في العراق،وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ، خاصة إن العراق كان يستورد بموجب مذكرة التفاهم قبل عام ٢٠٠٣ ما قيمته مليارات دولار من مصر ، وهذا المبلغ تقلص كثيرا بعد زوال النظام السابق ووصل إلى أدنى مستوياته في السنتين الأخيرتين ، والسبب هو انفتاح تجارة العراق على مختلف الدول وفي مقدمتها الآسيوية والأوربية .

أزمـــة المؤسســة العربيـة الرسـمية وحـــروب العـقـل المستقيل

علي حسن الفواز

ازمة النظر الى هذا اللامعقول العربي تعيدنا الى أزمة الصراعات الملتبسة والغامضة منذ في بداية الحديث عما سمي(افتراضاً) بالنهضة العربية في القرن التاسع عشر، والتي وضعت الحوار والعلاقة مع الآخر الاستعماري والاستشراقي والتبشيري أمام أزمة توصيفية معقدة، هذا الآخر الذي ظل هو المتهم دائماً، والمكروه دائما، لانه منتج الحروب والازمات والاستعمارات، وعليه تبقى قياسات العلاقة محكومة بهذا التوصيف الشمولي من جانب، والقاصر من جانب آخر، إذ أن قصور هذا التوصيف يعني القاصر ان هذا الآخر بات نموذجاً لـ (الثقافة الطاردة) ولإنتاج سلسلة من الفوبيات التي تربط بأشكال هذا المهيمن تاريخياً وسياسياً، والحاضر في كل استحكامات الأجندات السياسية والاقتصادية والثقافية، وإن ذاك البعض الثقافي المنتج لهذه التوصيفات يمارس من جانب آخر كل استجماماته واستعاراته السرية في المكان والنص من داخل رخاوات ذاك الآخر أيضاً.

فأية أحكام دقيقة تكون ناجزة حينما نتعاطى مع ازمات الشأن الثقافي الخالص؟ واية احكام تنوشنا نحن الذين لاناقة ولاجمل في حروب السيد الآخر سوى انه دخل ارضنا تحت ضغط العوامل الصراعية الدولية وربما بسبب من ازمة السياسة التي كان يديرها النظام السابق والتي خلقت ثغرات في جدار العلاقات الدولية والاقليمية وأخلّت بتوازناتها، وان سوء تقديره هو الذي اسهم في وضع الجميع امام هذه التداعيات؟

أحسب ان التباس قراءة الحدث العراقي يكمن في سياق آخر بضعف المنظومة الاتصالية الثقافية العربية أساساً، تلك التي انتجت أنماطاً مشوّهة من الاتصال، وانتجت بالمقابل شائعات عن القوة والبطولة والسحر التي تناسب اللامعقول العربي وتغذي نزعاته المكبوتة، وهو ما تلمسناه في الموقف بعد سقوط النظام السابق، إذ ظل الحنين العربي الرسمي دامياً وحاداً، وصانعاً استثنائياً لمراثي الاطلال السياسية، مثلما هو فيصل في حكم التعاطي مع الحالة الجديدة على اساس ان النظام القديم كان بطولياً وأخلاقياً ومدافعاً عن الوهم العربي ومتبنياً لخطابه الرسمي ومنظوراته في الفقه السياسي والسسيوديني!! وطبعا فإن هذا الوهم تحول الى مؤسسة كبيرة تلتقي عندها قوى وتجمعات هي ذاتها الآن التي تمثل الوجه الآخر العدواني المنتج للصناعة الثقافية والجنائية للإرهاب في الشارع العراقي..

فاذا بدا ازاء هذه الصورة بأن المعقول العراقي واللامعقول العربي في التباس، فاذا نحن جميعا والاخر في مأزق والتباس ايضا، وعند شكوك غريبة، يضعها البعض العربي في سياق قراءته الملتبسة للحظة الثقافية العراقية، وكأن هذه اللحظة هي التي جاءت بالاحتلال، وهي التي صنعت كل هذه المحن، وهي التي صنعت الهياج العربي الذي يبكي أطلالاً لم تعد موجودة..

اللحظة الثقافية العراقية لم تصنع اطمئناناً عربياً، لأنها انتهكت لامعقول الفقهي والمعياري الرسمي، وفرضت سلطة غير منظورة لما يسميه الجابري بـ (اللامعقول العقلي) او(العقل المستقيل) إذ أنها أصبحت حاملة لكل ايهامات الغنوصيات والحلوليات والهرمسيات الغاطسة في تاريخ صراعات الامة والدولة والطائفة، والتي تفترض اصطناعا غرائبيا لإنتاج الكثير من الشكوك حول مرجعياتها، وإخراجها عن القياس عربياً وإسلامياً(حسب الفقه الرسمي) لانها ستكون عندئذ خارجه عن سياقه وخارجة عن نظام اجتهاده وحكمه وشريعته، واحسب ان موقف الكثير من المؤسسات الرسمية بما فيها المؤسسات الثقافية المدنية والرسمية أضحت جزءاً من هوس هذا النظر الاستيهامي، لان هذه المؤسسات فقدت خصوصيتها المدنية، وتوصيفها المستقل والمهني، وانخرطت في سياق المنظومة الرسمية، فضلا عن كونها باتت تمارس دوراً إشكالياً في انتاج انماط من الثقافات والرسائل والمواقف الإعلامية والفقهية فاقت فيه ما تمخض من تداعيات الصراع بين الغرب والشرق خلال مدة الصراعات في الحرب الباردة، تحت إيهام الحرب غير المعلنة ضد (اللامعقولات) الضاغطة في حياتنا العربية، رغم ان هذه اللامعقولات الافتراضية هي محض أوهام، وجزء من تداعيات القراءة السالبة لمفهومات العقل والنظرية والمنهج، وهو ما كان يتبناها الجابري والنشار ومحمد عمارة والقرضاوي وغيرهم، وهذا ما يجعلنا لانستغرب مما يؤسس في ضوء هذه المعطيات من مواقف غريبة وغير موضوعية وغير مهنية، تلك التي تنطلق من رؤية سوداوية تتبنى خطابا عدوانيا لا رائحة للتنوير والليبرالية والحداثة التي تدعيها اغلب هذه المؤسسات، فضلاً عن استبطانها نزوعا رجعيا يرفض قيم الحوار بين الثقافات الداخلية، وهو الذي ينادي بالحوار مع الآخر الاحتلالي والعولمي، بما فيها الحوار مع الإسرائيلي الذي يغتصب الأرض والتاريخ.

موقف بعض الدول والمؤسسات وحتى بعض الشخصيات الأكاديمية والإعلامية، لا يوهمنا بأزمة سياسية او حدودية قابلة للحلول القرينة بالمصالح، بقدر ما توهمنا دائما بأزمة التفكير العميق، أزمة العزل الثقافي، وسوء التعاطي مع التاريخ، والحداثة والدولة والحرية والديمقراطية، والتي باتت تتبناها للأسف بعض منابر العقل الرسمي العربي عبر إطلاق العنان لخطاب التخوين والتكفير، وهو ذات الخطاب القديم المنتج لاحكام الزندقة والخروج عن الملة والأمة والذي أنهت أحكامه الجائرة مفكرين وشعراء وصوفيين أمثال طرفة بن العبد وبشار بن برد والحلاج والسهروردي وغيرهم.

اشهار العداوة الدائمة مع الآخر والذات، يعني استعارة انماط مكرسة في اللاوعي، تلك التي تفترض ثبات العدو القديم، هذا العدو الايهامي، الذي يعيش معه منتجو هذا الخطاب في ازدواجية ورخاوة غريبة ومنافقة تبدأ من أخمص قدمي السياسة ولا تنتهي حتى عند رأس اللذة، رغم انهم في لامعقولهم الفكري يمارسون نكوصا وعدوانية تحتاج حقا الى قراءة سايكولوجية معمقة تستقرئ أزمة الوعي وأزمة التاريخ وأزمة الشخصية وأزمة خطابها وما علق بها من صراعات افتراضية مابين المعقول السياسي واللامعقول الفقهي..

استشراء ظاهرة هذا الموقف تقترح الكثير من اجتهادات تبني الوعي العنفي، الوعي الذي يفترض أيضاً العودة الى مرجعيات اللامعقول وليس الى مركزيات العقل كما يدعي الجابري في ذلك، وكذلك الدعوة الى الاندماج القسري مع المنظومة القديمة المتماهية فقهيا وعرفانيا مع انماط السلطات الرسمية(السياسية والاجتماعية والثقافية والفقهية) باعتبارها الحامية للمركز الرسمي ومفهوم الحاكمية التقليدي، في الوقت الذي يمارس اللامعقول العربي السري(فقه المتعة، وفقه الغنيمة والقبيلة) اقصى درجات الاستحواذ والانتهازية، ويفترض لنا شروطا إيهامية للعودة الى حاضنة المركز الحمائي الاستلابي، والذي يمثل في جوهرها العودة الى الاندماج مع شروط الاب/الفقيه القديم، الاب(الخاصي) اولاده على وفق مايراه فرويد، والذي تكمن قوته في هذه العودة وليس في النفور والخروج عن النسق الحامي، فضلا عن المطالبة بضرورة إشهار هذا الوعي المندمج الخاضع جهاراً نهاراً.

مقابل ذلك فإن الموقف الطارد سيكون هو المهيمن وهو الفارض لسياقاته وحروبه الصغيرة وتوصيفاته اللغوية والاستعارية التي تضع النص بكل نيافة اللغة على حافة المشاتمة، علما ان العالم قد غادر منطقة التشاتم، والمجاهرة بالكراهية والتخندق، واخرجها من حساباته منذ زمن انهيار الدولة العربية الرسمية تاريخيا، وتصدع النظام العربي الرسمي بعد الفشل في إدارة الحروب العربية القومية، رغم ان الشتائم اللامعقولة التي ينتجها النظام الثقافي العربي هي ذاتها الشتائم التي تمسّ الآخر، الآخر الذي لا يهتم لشتائمنا وصراخنا وحساباتنا، رغم ان هذا الاخر يحضر في كل زوايانا ومؤتمراتنا ومناطق اشتغالنا السرية، فلماذا نحن فقط نطالب بهذا الاشهار؟ ولماذا نحن فقط نطالب بطرد الآخر الذي يغازل الجميع وينام في اسرتهم، ناهيك عن ان هذا الآخر لم يفدنا بشيْ، ولم يقرأ علينا لحد الآن شيئا من قصائدنا والت ويتمان واملي ديكنسون، كل ما نراه من هذا الآخر المحارب هو الهمرات والبرامج العسكرية والامنية، واعتقد ان هذه البرامج وهمراتها راحلة، لان الآخر لا يمكن ان يزرع مدرعاته ووصايا حروبه في الارض، فضلا عن سياسة احتلاله كانت جزءا من صراع الإرادات الكبرى وحساباتها التي تضاف الى تاريخ الفشل العربي في التعاطي مع هذه الحسابات، والتي كانت المؤسسة العربية الرسمية فاعلا كبيرا في إنتاج ظواهرها التي تحولت الى رهاب قومي وطائفي ونموذج لإعادة أشكال أكثر تعقيداً من اللامعقوليات التي تشبه العقل كثيرا..

الغريب ان تأتي هذه الاحكام والقياسات من مثقفين(مفكرين، شعراء، نقاد، إعلاميين) عرب يدّعون دائما أنهم حداثيون وديمقراطيون وتقدميون، وان أبسط شروط الحداثة تقتضي الحوار مع الآخر، فكيف نضع هذه اللخبطة ازاء هذا السلوك المرتبك والغامض والقصدي في نواياه. اعتقد ان هذا البعض العربي الرسمي في اكثر الاحايين مطالب بإعادة قراءة ملفاته وحساباته ليتخلص من عقده الشخصية والنظر بعيون كاملة الرؤية للآخرين لكي يبصر ان الارض لم تعد تدور على قرن ثور..

الموقف الرسمي للثقافة العربية مازال يثير الكثير من الالتباس، فالبعض من المثقفين العرب يضع قياسات موهومة لمواقفه من الحدث العراقي ومن تداعيات هذا الحدث وأسراره وطبائع الظروف الدولية التي صنعت تعقيداته الاقليمية والدولية، حتى بدا هذا الحدث وكأنه تحول الى مشكلة(نفسية) وليس الى واقع سياسي فرضته مجموعة من الأسباب التي اشتبكت فيها حسابات القوى الخارجية مع قوى إقليمية وداخليه لها مرجعياتها ومعطياتها وخصوصية تقديرها لتجاذبات التوازن والصراع الدوليين . هذا القصور في النظر الى واقعية الحدث العراقي وطبيعة أزمته يعكس في جوهره أزمة (اللاوعي الجمعي) العربي الراكز في التاريخ السري لدولة (المتعالي القومي) والنمط الطائفي المهيمن فيها، فضلا عن احتكامه الى مجموعة من المهيمنات والازمات والموجهات التي قوامها عصابية هذا المهيمن، وعقدة نزوعه الرهابي للسلطة والثروة والعنف، واستيهامات النزوع في التماهي مع عقد تاريخية ترتبط بفرض أنماط محددة من بنى التفكير والسلطة، خاصة في ما يتعلق بهوية وطبيعة ثقافتها وعلاقاتها مع الآخر المجاور من أتباع القوميات والأديان والطوائف الأخرى، والتي أسقطها العقل الرسمي السلطوي في مسمى الذمة الفقهية، او ضمن اشتراطات التوصيفات غير العقلانية كما سماها محمد عابد الجابري، والتي تحولت للاسف ونحن في القرن الحادي والعشرين الى مؤسسات وبرامج وأجهزة تمارس سلطات سرية ضاغطة.